

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 19 يونيو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6058)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

ثبات في نصرة الحق

الإمارات اليوم

03

ريادة في ممارسة الأعمال

تقارير وتحليلات

04 أهمية خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» بالنسبة إلى الولايات المتحدة

05 كاتب: حرب واشنطن على «داعش» لا تزيده إلا قوة

06 إيران تغزو إفريقيا بالتنشيع

شؤون اقتصادية

07 التنوع الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات غير النفطية من أبرز أهداف خطة أبوظبي

من إصدارات المركز

08 التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت



ثبات في نصره الحق

منذ انطلاق عملية «عاصفة الحزم» وما تلاها من عملية «إعادة الأمل»، واللتين هبَّ من خلالهما التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، لنصرة الحق والشرعية في اليمن، وإنقاذ الشعب اليمني الشقيق من براثن انقلاب الحوثيين والرئيس المعزول علي عبدالله صالح، الذين خانوا وطنهم وعروبتهم ليكونوا أداة تستغلها جهات خارجية ذات أطماع توسعية في المنطقة، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة، بما قامت وتقوم به من دور محوري ومشرف ضمن صفوف التحالف. فالإمارات وبما يُميّز قيادتها الرشيدة وشعبها الأبّي من روح النخوة العربية، وقيم إغاثة الملهوف ونجدة المظلوم لبّت استغاثة الأشقاء في اليمن، في ملحمة من العز والمجد سطرها جنود الإمارات البواسل، إلى جانب أشقائهم في قوات الشرعية والتحالف العربي، بدمائهم الزكية، إضافة إلى التضحيات الخالدة التي يبذلها أبناء الإمارات في سبيل إيصال المساعدات إلى المحاصرين في مختلف المناطق اليمنية.

إن موقف الإمارات البطولي والإنساني من أزمة اليمن، يحظى بشهادات وإشادات إقليمية ودولية، فإلى جانب إعراب القيادة اليمنية الشرعية في العديد من المناسبات عن تقديرها وامتنانها للدور الإماراتي الريادي في اليمن، فإن الموقف الإماراتي تجاه اليمن هو محلّ تقدير المجتمع الدولي الذي أثنى مراراً على ذلك الموقف. وضمن هذا الإطار، جاء تأكيد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن «موقف الإمارات لم يتغير من التحالف العربي في اليمن»، وإشارته في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الذي جرى بين ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الأمريكي باراك أوباما في البيت الأبيض، أول من أمس الجمعة، إلى أن «موقف الإمارات واضح جداً منذ البداية، وهي دولة أساسية في التحالف لإعادة الشرعية في اليمن، ودولة أساسية في الحرب ضد الإرهاب، وأنها لم تغير أياً من مواقفها».

إن ثبات الإمارات في دعم الشرعية في اليمن، وعلى مختلف المستويات السياسية والعسكرية والإنسانية، وإصرارها على مواصلة دورها الريادي في وأد أطماع الانقلابيين وحلفائهم التوسعية في مهدها، ينبع من أمور عدة، لعل أبرزها: أولاً، عقيدة الإمارات الثابتة في نصره الحق التي أرسى دعائمها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وواصلها بكل إخلاص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وهي العقيدة التي جعلت من الإمارات، بشهادة التاريخ، خير سند وداعم للأشقاء والأصدقاء حول العالم في وجه ما يواجهونه من تحديات وأزمات. ثانياً، إدراك الإمارات العميق لضرورة وأهمية المضي قدماً مع الشقيقة السعودية نحو تحقيق أهداف التحالف العربي كافة في اليمن، وهو ما أكده معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، عبر صفحته الرسمية في موقع «تويتر» يوم الخميس الماضي، بقوله «إن قواتنا المسلحة أدت دورها القتالي بشجاعة ومهنية، ويستمر هذا الدور مع السعودية الشقيقة حتى إعلان التحالف انتهاء الحرب»، مضيفاً أن «التحقيق الفاعل لأهداف عاصفة الحزم السياسية والعسكرية لا جدال حوله، إدارة الرياض للأزمة استثنائي ودور الإمارات نفخر بمصداقيته ومهنيته».

ثالثاً، إيمان الإمارات المطلق بأن إعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن تعني الدفاع عن أمن دول المنطقة العربية واستقرارها جميعها في وجه الأطماع الخارجية، وهو ما يتقاطع مع ما أشار إليه معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش بقوله إن «محور الرياض-أبوظبي سيخرج من الأزمة أكثر قوة وتأثيراً، وإن الضرورات الاستراتيجية للمنطقة تحتم ذلك.. مكسب ستتضح أهميته الإيجابية على استقرارنا»، مضيفاً «جاء قرار الملك سلمان بن عبدالعزيز التاريخي، جهداً عربياً صرفاً في إدراك عميق بارتباط الانقلاب بالبعد الإيراني ومحاولة تقويض البناء الاستراتيجي».

ريادة في ممارسة الأعمال

إن استراتيجية التنمية المستدامة التي رسمتها القيادة الرشيدة للدولة، في ظل جهود وتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تقوم على بنية قانونية وتشريعية متطورة، وبنى تحتية حديثة، ومرافق خدمية عالية الجودة، وبيئة عمل شفافة، تسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتتمتع العاصمة أبوظبي على وجه الخصوص بالسياسات الاقتصادية الرشيدة التي تعمل على تعزيز آليات اتباع أفضل الممارسات التي تدعم بيئة ممارسة الأعمال، وتمكن الاقتصاد المحلي من تبوؤ مراكز قيادية في مؤشرات التنافسية العالمية، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق الرؤى والخطط الاستراتيجية للإمارة بشكل خاص ولدولة الإمارات بشكل عام، والتي تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع مستدام قائم على العائدات غير النفطية، قادرة على جعل الدولة واحدة من أهم دول العالم في المدى القريب. وفي هذا الإطار أصدر مكتب أبوظبي للتنافسية التابع لدائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، مؤخراً، تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» لعام 2016، بالتعاون مع البنك الدولي، الذي يتضمن تصنيف الدول والبلدان وفق مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والذي صدر بالتنسيق الكامل مع جميع الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية، ومؤسسات القطاع الخاص، ذات العلاقة بالمؤشرات الستة التي يتضمنها التقرير، والمعنية ببدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، وإنفاذ العقود، والحصول على الكهرباء، والتجارة عبر الحدود.

وأفاد التقرير بأن نتائج مؤشرات إمارة أبوظبي في التقرير سجلت تحسناً ملحوظاً، حيث تقدمت في مؤشر بدء النشاط التجاري وتبوأت المركز الثاني على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بستة إجراءات وستة أيام عمل، ما يعكس سهولة بدء النشاط في الإمارة، وتقع الإمارة ضمن الدول والبلدان الـ (25) الأولى عالمياً في مؤشر استخراج تراخيص البناء، وكذلك تسجيلها ضمن الخمس الأفضل في العالم في مؤشر إنفاذ العقود. بالإضافة إلى تبوؤ أبوظبي المرتبة الأولى على مستوى المنطقة في التجارة عبر الحدود. وبالنسبة إلى مؤشر تسجيل الملكية العقارية جاءت أبوظبي الثانية على مستوى دول مجلس التعاون، وضمن الدول العشرين الأولى في العالم في مؤشر تسجيل الملكية العقارية. وبشأن مؤشر سهولة الحصول على الكهرباء احتلت الإمارة المركز الثاني على مستوى دول مجلس التعاون بتنفيذ عدد 5 إجراءات وبأقل كلفة. ولأن مؤشر «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» ومخرجاته النوعية، تحدد مسار عملية التطوير والتحديث لجميع الإجراءات والقوانين المتعلقة بمناخ الأعمال في البلد المعني، فإن المراتب المتقدمة لإمارة أبوظبي في هذا المؤشر تؤكد مكانتها المتميزة، وتسهم في تعزيز تنافسيتها وقدرتها على تحقيق أهدافها التنموية الشاملة والمستدامة.

وبشكل عام، فإن هذه المؤشرات تدل على أن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة كلها في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الخطط والرؤى، الرامية إلى تحقيق تنويع مصادر الدخل استعداداً لعصر ما بعد النفط، وفي الشأن المتعلق بتطوير مناخ الأعمال، فهناك تكاتف لجميع الجهود المبذولة من الهيئات والمؤسسات المحلية والاتحادية، في منظومة متكاملة، تهدف إلى خلق بيئة أعمال مثالية من خلال توفير خدمات للعملاء ورجال الأعمال تحقق رضاهم وتسهم في تيسير وإنجاز جميع الإجراءات والمعاملات الخاصة بنشاطهم الاقتصادي من مكاتبتهم ضمن منظومة إلكترونية متكاملة أكثر كفاءة وجودة، أكثر يسراً وأقل تكلفة على المتعاملين. وتأتي هذه الجهود ضمن مسار شامل للتحويل الإلكتروني وتطوير البنية التكنولوجية في الدولة، وتمكين الابتكار والإبداع، وبناء اقتصاد المعرفة، الأكثر تطوراً والأكثر قدرة على الاستدامة.

أهمية خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» بالنسبة إلى الولايات المتحدة

أوضح كل من آرون كلين، الباحث في الدراسات الاقتصادية، ودي جيه نوردكويست مديرة الاتصال في برنامج الدراسات الاقتصادية في معهد «بروكنجز» في مقال لهما على الموقع الإلكتروني للمعهد، أن مستقبل «الاتحاد الأوروبي» سيتقرر في الأسبوع الجاري. ويتساءل الكاتبان: هل ستبقى أوروبا موحدة عقب انفصال بريطانيا عن «الاتحاد الأوروبي» أم إنها ستفكك في وقت سيئ؟.



الانخفاض الحاد في قيمة العملة البريطانية، والذي يقدره البعض بنسبة 10% أو أكثر. ومن شأن ذلك زيادة تكلفة الاستيراد إلى حد كبير، وفي الوقت نفسه قد تحدث حالة من الركود الاقتصادي بسبب التصويت للانفصال عن «الاتحاد الأوروبي».

ويقول الكاتبان إن خروج المملكة المتحدة من «الاتحاد الأوروبي» سيشكل اضطراباً كبيراً للأسواق العالمية، والمؤسسات المالية، والشركات التي تسعى إلى مغادرة لندن.

وفي المقابل يعتقد البعض أن الانفصال سيفيد الولايات المتحدة على المدى القصير - وعلى وجه التحديد خفض أسعار الفائدة وزيادة القدرة التنافسية الأمريكية في مجال الخدمات المالية مقارنة مع لندن، باعتبارها المركز المالي لأوروبا. وعلى المدى القصير أيضاً، يمكن أن تحقق بعض القطاعات في الولايات المتحدة مكاسباً، ولاسيما في أسواق المال في نيويورك و«وول ستريت» ما يجعلها أكثر قوة أمام لندن كعاصمة المال العالمية. ولدى المملكة المتحدة أعلى نسبة من الوظائف المخصصة للشركات المالية في «الاتحاد الأوروبي» وكثير من هذه الشركات ليس مقصوداً على أوروبا، وهي ذات طبيعة عالمية. ومن المتوقع عودة هؤلاء العمال من بلدان أخرى إلى بلدانهم مثل: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وربما الولايات المتحدة، ما قد يتسبب في هجرة الأدمغة من المملكة المتحدة.

تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى إمكانية فوز مؤيدي «الانفصال» وهو الشيء الذي لم يكن وارداً قبل بضع سنوات، إلا أن الأزمات المالية المتعاقبة (الأزمة العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أزمة الديون السيادية التي بدأت في أوروبا) ربما تكون قد غيرت من الرأي العام البريطاني حول الحكمة من البقاء ضمن «الاتحاد الأوروبي».

وكما أن الهجرة هي من أبرز وأهم مواضيع الجدل السياسي الأمريكي، فإن مخاوفها تلعب دوراً محورياً في الجدل السياسي في المملكة المتحدة. ومن ثم فإن المخاوف بشأن المهاجرين غير الشرعيين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، مثيرة للقلق في البلدين. كما أن الناخبين في المملكة المتحدة قلقون من المهاجرين الشرعيين من بلدان «الاتحاد الأوروبي» الأخرى الذين قدموا إلى المملكة المتحدة. وترافقت هذه المخاوف مع الزيادة في مؤشرات قبول تركيا في عضوية «الاتحاد الأوروبي»، ما أدى بدوره إلى زيادة المخاوف بين بعض المواطنين البريطانيين: حيث ستصبح تركيا في حال انضمامها الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في «الاتحاد الأوروبي».

وفي المقابل، تستند حجج الحملة المطالبة في البقاء وعدم الانفصال بشكل كبير على الجوانب المفيدة من عضوية «الاتحاد الأوروبي»، والتي تعتبر كثيرة وتركز على الاقتصاد. وقدّرت وزارة المالية البريطانية أن الانفصال عن «الاتحاد الأوروبي» سيؤدي إلى فقدان الأسرة البريطانية العادية 4,300 جنيه إسترليني وهذا مبلغ كبير بالنظر إلى أن متوسط الدخل المتاح للأسر في المملكة المتحدة لا يزيد على 25,000 جنيه إسترليني. ومن شأن الانفصال أن يبطئ وتيرة النمو والإنتاجية في المملكة المتحدة، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بمعدل 6 نقاط مئوية بحلول عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تتفاعل الأسواق المالية بشكل مفاجئ مع الانفصال عبر

كاتب: حرب واشنطن على «داعش» لا تزيده إلا قوة

برى حسن حسن، الزميل في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «تشاتام هاوس»، في مقال نشره موقع مجلة «فورين بوليسي»، أن تنظيم «داعش» الإرهابي أخذ في فقدان أراضيه في العراق وسوريا، ولكن الحملة العسكرية ضده، المدعومة أمريكياً، تثير توترات طائفية في المنطقة؛ ما يندر باحتمال انتشار مفهوم «الجهاد العالمي».



يُدفعون إلى تأييد «داعش» حتى لو لم يتبنوا أيديولوجيته الدينية الصارمة.

ولكن المسؤولين الأمريكيين يصرحون علناً بأن الحرب على «داعش» حققت نجاحاً مطلقاً؛ فقبل هجوم أورلاندو ببومين، ذكر المبعوث الرئاسي للتحالف الدولي ضد «داعش»، بريت ماكغورك، أن التنظيم يعاني في جميع الجبهات تقريباً، وأشاد بالحكومة العراقية، وأكد أن القوات التي تفقد الهجمات في الفلوجة وشمال سوريا هي قوات مكوّنة من السكان المحليين السنة والجيش العراقي. وقال إن الميليشيات ارتكبت فظائع معزولة، ولكن الجميع يسعون إلى ضمان مساءلة أي شخص ينتهك حقوق الإنسان؛ ولكن هذا التقييم، بحسب الكاتب، يقلل من شأن القضايا السياسية والاجتماعية التي أدت إلى صعود «داعش». فمقارنة بالفترة السابقة لاستيلاء «داعش» على الموصل في عام 2014، تبدو الحكومة العراقية اليوم أكثر وقوعاً تحت سيطرة القوى الطائفية. والرواية السائدة في المنطقة، وهي أن المعركة المستمرة في الفلوجة هي حرب طائفية، تفند تقييم ماكغورك المتفائل.

وخلص الكاتب إلى أن الحرب ضد «داعش» تسير في اتجاهين؛ فمن الواضح أن التنظيم الإرهابي أصبح ضعيفاً على الأرض، ولكن طبيعة الخسائر التي تكبدها قد عززت شرعيته بين بعض قطاعات العالم السني؛ وهذا الاتجاه ينبغي أن يثير قلق المسؤولين الأمريكيين، لأن الدعم المستمر للتنظيم يمكن أن يوفّر الأساس لانتعاشه مجدداً، ولمزيد من الهجمات الانفرادية كهجوم أورلاندو.

ويشير الكاتب إلى أن أداء «داعش» انخفض إلى أدنى مستوى له، ولكن جاذبيته لم تتضاءل فيما يبدو. فقد اعترف مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، جون برينان، بذلك حيث قال (على الرغم من كل التقدم الذي أحرزناه ضد «داعش» في العراق وسوريا؛ فإن جهودنا لم تُضعف قدرة التنظيم على ممارسة الإرهاب والتمدد عالمياً). كما أكد برينان أن المخابرات الأمريكية لم تجد «رابطاً مباشراً» بين عمر متين، الذي نفذ الهجوم الإرهابي في أورلاندو مؤخراً و«داعش». وهذا ليس مستغرباً؛ لأن متين لا تنطبق عليه المواصفات النمطية لمؤيدي «داعش» العقائديين؛ ففي غضون ثلاثة أعوام، أيّد متين «حزب الله» ثم تنظيم «القاعدة» ثم «داعش». وتشير سيرته إلى أنه ينتمي إلى فئة المتعاطفين الذين تأثروا سطحياً فقط بأيديولوجيا «داعش»، ولكنه مع ذلك يمكن أن ينفذ هجمات باسم هذا التنظيم الإرهابي.

وأضاف الكاتب أن هؤلاء المتعاطفين ليسوا مدفوعين بالنجاحات العسكرية لـ«داعش»؛ فتنظيم «داعش» بنى خطابه على فكرة مظلومية المسلمين السنة، وهي فكرة لها تأثير كبير في الكثيرين بالشرق الأوسط. كما استغل «داعش» المظالم الشعبية لمحاولة كسب التأييد الشعبي؛ فعلى سبيل المثال؛ لننظر إلى الهجمات المستمرة على «داعش» في الفلوجة والرقّة ومنبج، ففي حين تصر واشنطن على أن الهجمات تضم قوات تمثل مجتمعات العرب السنة المهيمنة في المدن الثلاث، فإن بروز الميليشيات الطائفية المدعومة إيرانياً والمجموعات الكردية قد أثار الغضب بين مجموعات معادية لـ«داعش».

وقال الكاتب إن الكثير من المراقبين في الشرق الأوسط يرون أن واشنطن أدارت ظهرها للمدنيين السنة من أجل التقرب إلى طهران وموسكو. واتهمت وسائل إعلام عربية واشنطن بالدعم المتعمد لحرب طائفية ضد المسلمين السنة؛ وهذا الوضع قد يساعد «داعش» مرة أخرى على تحويل فقدان أراضيه إلى شرعية بين بعض شرائح العالم السني. وحتى الأفراد المرتبكين أيديولوجياً، مثل متين، قد

إيران تغزو إفريقيا بالتشيع

تزايدت المخاوف والتحذيرات من سعي إيران إلى تصدير «الثورة» ونشر التشيع في أنحاء عدة من العالم، فقد قال الدكتور فيليب موتي، مساعد الرئيس الكيني للطاقة النووية، إن إفريقيا لن تسمح لإيران بتصدير أفكارها وثورتها إلى الشعوب الإفريقية. فما حقيقة نشر التشيع في تلك المنطقة، وهل تنجح إيران في اختراق القارة السمراء عبر نشر مذهبها؟



عن طريق المؤسسات والبعثات الخيرية والطبية والثقافية والتعليمية، التي ترسلها طهران إلى العديد من الدول الإفريقية الفقيرة. وتشير بعض المصادر الإعلامية إلى تشيع نحو عشرة ملايين شخص على الأقل في الدول الإفريقية، عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإيرانية التي تمددت في القارة السمراء بعد أحداث 11 سبتمبر. وتقوم إيران بنشر التشيع عبر طرق أخرى غير ملحقاتها الثقافية، وذلك من خلال إنشاء المساجد ورعاية ودعم بعض المراكز والمدارس الإسلامية.

إن إيران دولة دينية شيعية، وتعمل منذ سنوات بشكل منتظم على نشر مذهبها عبر وسائل مختلفة، وهي تسعى من وراء ذلك ليس إلى نشر التشيع فقط، وإنما أيضاً إلى الهيمنة وبسط النفوذ؛ بل وهناك من يرى أنها تهدف من كل مخططاتها في نشر مذهبها وأفكارها الشيعية، إلى إيجاد مواطني قدم ثابتة لها في مختلف مناطق العالم، وفي الوقت نفسه تحقيق حلمها في إحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة ولكن بأسلوب جديد وبامتداد جغرافي يتعدى حدود إمبراطوريتهم السابقة.

إن هذا السلوك الإيراني الذي يتسبب في نشر الفوضى في العديد من دول المنطقة، وينذر بفتن طائفية ومذهبية مدمرة يجب التصدي له بحزم، وبوسائل مختلفة، ولعل من أهمها توعية الناس بخطورة سياسات إيران الطائفية على أمن واستقرار وتماسك المجتمعات العربية والإسلامية.

التحذير من نشر التشيع في إفريقيا ليس جديداً، فقد سبق وقامت دول عدة في القارة بالتحذير من انتشار التشيع فيها، فقد قامت المملكة المغربية بإغلاق السفارة الإيرانية بالرباط عام 2009؛ بسبب دعم إيران لحركة تشيع نمت في المغرب؛ كما أغلقت الحكومة السودانية أواخر عام 2014 مراكز ثقافية إيرانية بسبب نشرها التشيع، ومطلع العام الحالي قامت الحكومة الجزائرية بطرد الملحق الثقافي الإيراني بعدما اتهمته بنشر التشيع في الجزائر وراء ستار الملحقية الثقافية، وقد تحدثت السلطات الجزائرية مؤخراً عن وجود «مخططات طائفية لزرع الفتنة في المجتمع الجزائري» وقررت إنشاء هيئة تتولى مكافحة التشيع في البلاد؛ كما أعلنت السلطات الصومالية إلقاءها القبض على شخصيات إيرانية وصومالية تنشر المذهب الشيعي في البلاد. وفي نيجيريا، تعمل «المنظمة الإسلامية» منذ نشأتها في الثمانينيات من القرن الماضي وعبر دعاة مدعومين من إيران على نشر التشيع هناك. وقد تم رصد أنشطة لنشر التشيع في دول أخرى من بينها مصر وتونس وموريتانيا.

والحقيقة أن إيران تسعى منذ قيام الثورة عام 1979، إلى تصدير ثورتها، ليس في المنطقة فقط وإنما أيضاً في العديد من مناطق العالم، ومن بينها إفريقيا حيث تستغل الظروف الاقتصادية وحالة الفقر التي تعيشها شعوب هذه القارة من أجل نشر مذهبها هناك؛ فكثير من مشاريع التشيع تتم عبر عناوين الإغاثة الإنسانية والتبادل الثقافي.

وقد أطلقت إيران مؤخراً مشروعاً ضخماً لنشر التشيع في إفريقيا، حيث نظمت في مايو الماضي في مدينة «قم» الإيرانية التي تضم كبرى المدارس والحوزات التي تستقطب الطلبة الشيعة والسنة الذين يتشيعون في العالم مؤتمراً بعنوان «الدعوة والترويج ونشر التشيع»؛ وذلك بهدف نشر المذهب الشيعي في إفريقيا؛ وقد حضره مئات من المتشيعين الأفارقة، والذين اعتنقوا المذهب الشيعي،



التنوع الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات غير النفطية من أبرز أهداف خطة أبوظبي

إعلان خطة أبوظبي، أن محور قطاع خاص فعّال وفرص استثمارية رائدة، الذي تضمّنته خطة أبوظبي، يعكس حرص إمارة أبوظبي على خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال تسهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمار نحو



القطاعات الاقتصادية الواعدة، ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور القطاع الخاص؛ وذلك تماشياً مع الدور المنوط بلجنة جذب الاستثمارات التي تعمل على إعداد خطة استراتيجية لجذب الاستثمارات إلى إمارة أبوظبي وفق هذه التوجّهات.

قال علي ماجد المنصوري، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، إن التنوع الاقتصادي، وتعزيز أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، يُعدّان من أبرز الأهداف طويلة الأمد لإمارة أبوظبي. وأكد حرص الدائرة على مواصلة جهودها لتحقيق رؤية حكومة

إمارة أبوظبي في الانتقال إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة؛ من خلال تحفيز الابتكار والبحوث والتطوير، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة، وتحسين الإطار التنظيمي للقطاعات الحيوية؛ بما يدعم بيئة الأعمال، وجاذبية الإمارة لاستقطاب الاستثمارات. وأوضح، في تصريح له بمناسبة

«الاقتصاد»: تمديد مهلة توفيق

أوضاع الشركات مع قانون

الشركات الجديد سنة إضافية

أقرّ مجلس الوزراء، مؤخراً، اقتراحاً قدّمه سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، بتمديد مهلة توفيق أوضاع الشركات القائمة في الدولة مع أحكام القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2015 بشأن الشركات التجارية سنة إضافية. وكان قانون الشركات التجارية الجديد رقم 2 لعام 2015 قد منح، بموجب مادته رقم 374، الشركات التجارية القائمة في الدولة قبل إصدار القانون مهلة سنة بدأت في الأول من يوليو 2015 وستنتهي في الثلاثين من يونيو الجاري؛ لتقوم خلالها بتعديل عقود تأسيسها ونظمها الأساسية لتتفق مع أحكام القانون، وبموجب المادة 357 يتم تغريم الشركة التي لا تقوم بتوفيق أوضاعها مع القانون 2000 درهم يومياً، ابتداءً من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المهلة المقررة، فيما نص البند الثاني من المادة 374 منه على أنه في حال عدم توفيق الأوضاع خلال تلك المهلة، تُعدّ الشركة قد حلت بموجب أحكام القانون. وسمح القانون بإمكانية تمديد المهلة المقررة لتوفيق الأوضاع سنة إضافية بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح من وزير الاقتصاد.

كاليفورنيا.. صاحبة سادس أكبر اقتصاد في العالم

أصبحت كاليفورنيا الآن صاحبة سادس أكبر اقتصاد في العالم، متفوّقة على فرنسا؛ وذلك بفضل اقتصاد الولاية القوي، وارتفاع الدولار الأمريكي. ونقلت وكالة «رويترز» عن كبيرة اقتصاديي إدارة المالية في كاليفورنيا، إيرينا أسموندسون، أن الولاية كانت صاحبة ثامن أكبر اقتصاد بالعالم في عام 2014، قبل أن يتم تصنيفها كصاحبة سادس أكبر اقتصاد. وأضافت: «حققت كاليفورنيا أداءً طيباً على نحو استثنائي في عام 2015». وأشارت أحدث بيانات لـ«صندوق النقد الدولي» إلى أن فرنسا هي صاحبة سابع أكبر اقتصاد في العالم؛ حيث بلغ ناتجها المحلي 2.42 تريليون دولار، وتحتل الهند المركز الثامن بناتج بلغ 2.09 تريليون دولار. وكاليفورنيا مركز اقتصادات قوية متنوعة، من بينها وادي السيليكون وهوليوود. وقالت أسموندسون إن قطاعي التصنيع والزراعة حققا أداءً طيباً على الرغم من جفاف شديد شهدته الولاية. وذكرت إدارة المالية بولاية كاليفورنيا، الأسبوع الماضي في نشرتها لشهر يونيو الجاري، أن الولاية، وهي أكثر الولايات الأمريكية سكاناً، تفوّقت على بقية الولايات المتحدة الأمريكية في نمو الوظائف. وأضافت أن إجمالي ناتج الولاية بلغ 2.46 تريليون دولار في عام 2015 مع نمو 4.1% بالقيمة الحقيقية. ونما إجمالي الناتج المحلي الأمريكي 2.4% في عام 2015، وتباطأ النمو إلى 0.8% في الربع الأول من عام 2016.



التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت

تشير الدراسة إلى أن القوات العسكرية الأمريكية لم توجد للقتال وكسب الحروب فحسب، وإنما لردعها، وثني الآخرين عن الإعداد لها أيضاً. ويكون الردع ممكناً فقط في حال كان لدى الآخرين فكرة جيدة عما تستطيع القوات العسكرية الأمريكية أن تفعله. ويكمن مثل هذا الإقرار أو الاعتراف فيما يمكن أن تفعله تلك القوات في صلب استراتيجية الردع النووي الأمريكية. لكن قدرات الهجوم عبر الإنترنت تقاوم مثل هذا الطرح لأسباب عديدة، ليس أقلها أن آثارها محددة بتفاصيل برامج النظام المستهدف وبنيته وإدارته. كما أنه لم تحدث حرب عبر الإنترنت، بمعنى حدوث هجمات يصحبها تدمير وخسائر في الأرواح مقارنة بالحرب المادية.

وتوضح الدراسة أنّ كشف العيوب ونقاط ضعف الجهة المستهدفة التي تجعل الهجوم عبر الإنترنت ممكناً هو بمنزلة إخبار الآخرين بشأن كيفية إصلاح هذه العيوب، ومن ثم يقومون بالتخلص منها وتحبيدها. وليس من المستغرب أن تعتبر قدرات حرب الإنترنت الوطنية سراً يخضع لحراسة مشددة. ولكن عدم إمكانية استخدام قدرات الهجوم عبر الإنترنت بسهولة لصوغ سلوك الآخرين، لا يعني أنه لا يمكن استخدامها مطلقاً.

وتلفت الدراسة النظر إلى أن ثمة تحدياً كبيراً يتمثل في الكيفية التي يجري بها إظهار قدرات الهجوم عبر الإنترنت. إن أوضح طريقة لإظهار القدرة على اختراق نظام عدو ما، هي تنفيذ ذلك عملياً، وترك أثر، مع تمني أن يتم إيصاله إلى صناع القرار. وإذا أمكن تكرار الهجوم بحرية، أو إن كان الاختراق مستمراً، فسيتم إجبار الجهة المستهدفة على الإيمان بقدرة المهاجم على الدخول إلى نظامها في أي وقت من الأوقات. ويجب أن يُجر ذلك الجهة المستهدفة على إعادة حساباتها بشأن علاقتها بالقوى المهاجمة.

وتذهب الدراسة إلى أن القدرة على اختراق نظام ليست بالضرورة دليلاً على القدرة على تعطيل ذلك



النظام وتدميره؛ فهذا لا يتطلب اختراق مستويات متميزة بدرجة كافية فحسب، بل معرفة كيفية جعل النظام يفشل في أداء المهمات ويبقى كذلك. ولكن قد يكون الاختراق في حد ذاته مروّعاً بما فيه الكفاية إن لم تستطع القيادة المستهدفة تمييز الفرق بين الاختراق والتعطيل التام. ويعتبر تعطيل نظام ما أكثر عدائية وأشد صعوبة من اختراقه؛ فهو يتطلب فهماً لما يجعل النظام يصاب بالفشل. وكذلك، فإن الحصول على النتائج المرجوة يتطلب أيضاً تحديد شكل الهجوم بحيث لا يستطيع الذين يديرون النظام كشف الهجوم وإصلاح الأضرار بسرعة.

وتشير الدراسة إلى أن التلويح بسلاح يدل على ماهية

إن الماضي إلى الحرب يتطلب التغلب على العديد من المخاوف الكبرى، وقد تكون الأشباح الرقمية ببساطة مصدرًا آخر من مصادر هذه المخاوف.

إن التلويح بالهجوم عبر الإنترنت يمكن أن يؤدي إلى تحذير الآخرين من السعي وراء قدرات تعتمد على النظم الرقمية بصورة عامة، والشبكات بصورة خاصة. وكبديل لذلك التهديد، يمكن التلميح إلى أن المعلومات التي يستخدمها الأعداء المحتملون لاتخاذ قرارات عملياتية أو حتى استراتيجية يمكن إفسادها ومن ثم تكون غير موثوق بها. ولا داعي إلى أن يكون التهديد استباقياً (إن فعلتم كذا...)، فإمكان الملوّح أن يلمّح إلى أن الهجوم لإفساد البيانات قد وصل إلى هدفه المنشود، ما يعني أنه لا يمكن حتى الثقة بالبيانات الحالية.

لذلك، فإن الكثير يعتمد على ما تستخلصه الدول الأخرى بشأن الدافع وراء التلويح بقدرات الحرب عبر الإنترنت، وتوقيت ذلك التلويح. فإذا كانت الدولة التي تصدر عنها التهديدات صريحة في أنها ستستخدم وسيلة الحرب عبر الإنترنت لتنتقم لتجاوز خطوط حُمر معينة (افتراضاً، وليس بالضرورة، في الفضاء الإلكتروني)، فإن دور التلويح يكون واضحاً إلى حد ما؛ وهو إضفاء جوهر على التهديد.

غير أن التوقيت قد يثير تساؤلات، ولاسيما إن لم تعلم دول أخرى أي شيء جديد عن قدرات الدولة الملوّحة بالتهديد (والتي افترضوا دائماً أنها موجودة) ولكنهم غير متأكدين بشأن الأسباب التي دفعت الدولة المهذّدة إلى الاعتقاد بضرورة التصريح بهذه النقطة. فالسياق مهم، ولعل التلويح بالقدرات لتأكيد تهديد قد تم إعلانه (أو خط أحمر قد تم تحديده أو إعادة رسمه) يثير بضعة تساؤلات عن التوقيت، غير أن التلويح بقدرات فجأة يمكن أن يثير المزيد من هذه التساؤلات. فقد يراه البعض نوعاً من الخداع، كمحاولة للتظاهر بالشجاعة عند اكتشاف أن القدرات عبر الإنترنت لا تؤثر في نفوس الآخرين لسبب وجيه، هو أنها ليست بذلك التأثير.

هذا السلاح، وكيفية استخدامه. ويمكن أن يكون التلويح ضمناً، بحيث يترك للآخرين أن يحددوا انعكاسات استخدامه. أو يمكن أن يكون صريحاً، حيث يختار الملوّح بالتهديد السياق والتوقيت ليرسل رسالة. ولكي ينجح التلويح بشن هجوم، فقد تتطلب قدرات الهجوم عبر الإنترنت تكرار عمليات استعراض القدرات. وكبديل لذلك، يمكن أن يكون هناك استعراض للقدرة أقل عداء، بحيث يجري التلاعب بالنظام وليس الإضرار به؛ فثمة خيط رفيع يفصل بين الأمرين.

وتتساءل الدراسة: هل بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يساعد على ثني الدول الأخرى عن السعي إلى امتلاك قوة التقنية العالية والمتعلقة بالشبكات لمواجهة القدرات العسكرية الأمريكية؟ إن أفضل سبيل للبرهنة على خطر الارتباط بالشبكات هو اختراق النظم العسكرية لإظهار هشاشتها. وفي هذا الصدد، فإن ادعاء المسؤولية عن القيام بهذا الاختراق ليس ضرورياً، فالهدف ليس تأكيد قوة الولايات المتحدة الأمريكية، بل تأكيد ضعف نظم العدو القائمة على الشبكات وانكشافها.

ومن منظور السياسة العامة لم تقل الولايات المتحدة الأمريكية مطلقاً إنها ستستخدم الهجمات عبر الإنترنت، ولكنها لم تقل أيضاً إنها لن تستخدمها. كما أنها لم تجادل بقوة بشأن فكرة أن لها يداً في هجمات «ستكسنت» على منشآت نووية إيرانية. ومن غير الواضح إذا ما كان بإمكان التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت أن يكبح حماسة الأعداء المحتملين للحرب.

قد تشعر بعض الدول بأن لديها اختياراً محدوداً، بينما ترى دول أخرى أن بإمكانها أن تنجح حتى إن أخفقت نظمها ذات التقنية العالية. ومع ذلك قد تُسقط دول أخرى من حسابها هذه الإمكانية تماماً، معتقدة أن نظمها سيتم فصلها عن بقية العالم. وأخيراً، فإن الجهة المستهدفة يمكن ببساطة ألا تصدق أن لديها نقاط ضعف في وقت السلم، وبالتأكيد ليس في وقت الحرب.